

Distr.: General
22 December 2006
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٦١١ التي عقدها مجلس الأمن يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فيما يتعلق بدراسة المجلس للبند المعنون ”الحالة في الصومال“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

”**يعرب** مجلس الأمن عن عميق قلقه لاستمرار العنف داخل الصومال، ولا سيما الاقتتال الذي اشتد مؤخرا بين اتحاد المحاكم الإسلامية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية.

”**ويدعو** مجلس الأمن جميع الأطراف إلى التراجع عن الصراع وتجديد الالتزام بالحوار والتنفيذ الفوري للقرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦) والكف عن أية أعمال يمكنها أن تسبب أو تطيل أمد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، أو تساهم في توتر وانعدام ثقة لا ضرورة لهما، أو تعرض للخطر وقف إطلاق النار والعملية السياسية، أو تزيد من الإضرار بالوضع الإنساني.

”**ويؤكد** مجلس الأمن من جديد احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

”**ويؤكد** مجلس الأمن من جديد التزامه بتسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال عبر الميثاق الاتحادي الانتقالي، مشددا على أهمية وجود مؤسسات عريضة القاعدة وتمثيلية وعملية سياسية شاملة للجميع، على النحو المتوخى في الميثاق الاتحادي الانتقالي.

”**ويكرر** مجلس الأمن الإعراب عن أن الميثاق الاتحادي الانتقالي والمؤسسات الاتحادية الانتقالية تُتح السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال،

ويشدد على ضرورة استمرار حوار ذي مصداقية بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية. **ويحث** المجلس لذلك المؤسسات الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية على الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها، واستئناف محادثات السلام دون تأخير على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الخرطوم، والتقيد بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في حوارهم، وإيجاد وضع أمني مستقر داخل الصومال. **ويرحب** مجلس الأمن بجميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز وتشجيع الحوار السياسي بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية ويُعرب عن دعمه الكامل لهذه المبادرات”.